

الجهالة عند نقاد الحديث: مفهومها وأسبابها وأحكامها

الدكتور أبو بكر كافي

جامعة الأمير عبد القادر

تعد مسألة الجهالة من القضايا الهامة في النقد الحديثي لما يترتب عليها من أحكام تتعلق بالرواة والمرويات، وقد تباينت فيها طرائق المحدثين، فمن معتبر لها من أسباب الضعف الشديد إلى ملغ لأثرها ومعتد بروايات المجاهيل مطلقاً، وبين هذا وذاك تصرفات للأئمة النقاد ينبغي معرفتها والالتزام بها لحل كثير من المشكلات في تصحيح الأحاديث وتعليلها. وفيما يلي عرض لنماذج من تصرفات هؤلاء النقاد كالإمام البخاري والإمام مالك والإمام الترمذي والإمام ابن حبان وغيرهم. وقبل الخوض في بيان مواقف هؤلاء الأئمة من الرواة المجاهيل لابد من تعريف الجهالة لغة واصطلاحاً وبيان أسبابها.

تعريف الجهالة لغة : المجهول في لغة العرب⁽¹⁾ هو :

(1) كل شيء غير معلوم الحقيقة.

(2) أو غير معلوم الوصف على وجه الدقة.

(3) أو في معرفته تردد أو تشكك.

تعريف الجهالة اصطلاحاً : عرف الخطيب المجهول بقوله: " هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد"⁽²⁾.

(1) انظر ابن فارس: معجم مقاييس اللغة ج 1 ص 489، الزمخشري: الأساس في البلاغة ص 67 -

68، الفيروز آبادي: القاموس المحيط ج 3 ص 353.

(2) الكفاية ص 111.

الجهالة عند نقاد الحديث ----- د. أبو بكر كافي

أسباب الجهالة : للجهالة سببان بينهما الحافظ ابن حجر بقوله: " أحدهما: أن الراوي: قد تكثر نعوته، من اسم أو كنية، أو لقب، أو صفة، أو حرفة، أو نسب فيشتهر بشيء منها، فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض فيظن أنه آخر فيحصل الجهل بحاله. والأمر الثاني: أن الراوي قد يكون مقلداً من الحديث، فلا يكثر الأخذ عنه، وقد صنفوا فيه الوجدان، وهو من لم يرو عنه إلا واحد، ولو سمي⁽¹⁾.

والتعريف الذي أورده الخطيب البغدادي للمجهول، قد اعترض عليه غير واحد من كتب في المصطلح كابن الصلاح، والنووي، والعراقي⁽²⁾. كما أن الواقع التطبيقي عند الأئمة النقاد يخالفه، فحكم من راو حكموا عليه بالجهالة وقد روى عنه جماعة، وفيهم من حكموا عليه بالوثاقة وليس له إلا راو واحد، وكثير ممن ليس له إلا راو واحد اختلفوا في الحكم عليه بين موثق ومضعف ومجهل⁽³⁾، وعليه نستطيع القول أن الجهالة غير مرتبطة بعدد الرواة بقدر ما هي مرتبطة بالشهرة، ورواية الحفاظ. وقد سبق إلى هذا الإمام ابن رجب - رحمه الله - فقال: " وظاهر هذا أنه لا عبرة بتعدد الرواة، وإنما العبرة بالشهرة، ورواية الحفاظ "⁽⁴⁾.

فمقدار مرويات الرجل لها دور بارز في الحكم عليه، فكلما كثرت مرويات الرجل وكانت مستقيمة حكم عليه بالوثاقة، وكلما قلّت وكانت مخالفة لروايات الثقات حكم عليه بالضعف، وإن قلّت رواياته، ولم يتداولها العلماء، فلا يمكن الحكم عليه، وبقي في حيز الجهالة.

(1) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص 51 - 52.

(2) انظر: مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص 148 - والتقريب مع التدريب ج 1 ص 318 والتبصرة والتذكرة ج 1 ص 328.

(3) انظر: شرح العلل ص 81.

(4) المصدر نفسه ص 82.

الجهالة عند نقاد الحديث ----- د. أبو بكر كافي

وهذا الذي ذهب إليه الحافظ ابن رجب - رحمه الله - يخالف إطلاق محمد بن يحيى الذهلي - الذي حكاه عنه الخطيب في الكفاية - وتبعه عليه المتأخرون من أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلا برواية رجلين فصاعداً عنه⁽¹⁾، وإن كان الخطيب - رحمه الله - قد صرح باعتبار شهرة الراوي بالطلب، وكذلك صرح بأن أقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم كذلك⁽²⁾. ومع ذلك نجد أن كثيراً من المتأخرين لم يعتبروا الشهرة بالطلب في الراوي، لكي يرتفع عنه وصف الجهالة، وهذا النوع من الرواة الذين اشتهروا بطلب العلم وعرفوا به بين العلماء يزول عنهم وصف الجهالة ويثبت لهم بذلك وصف العدالة. وقد تَبَّه على هذا الحاكم النيسابوري فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر حيث قال: "زاد الحاكم في علوم الحديث في شرط الصحيح أن يكون راوية مشهوراً وهذه الشهرة قدر زائد عن الشهرة التي تخرجه عن الجهالة. وقد استدلل الحاكم على مشروطة الشهرة بالطلب بما أسنده عن عبد الله بن عون "لا يؤخذ العلم إلا ممن شهد له عندنا بالطلب" والظاهر من تصرف صاحبي الصحيح اعتبار ذلك، إلا أنهما حيث يحصل للحديث طرق كثيرة يستغنون بذلك عن اعتبار ذلك"⁽³⁾. نفهم من كلام الحاكم - رحمه الله - أن هناك نوعين من الشهرة : شهرة شخص الراوي وهذه تنفي عنه جهالة العين، وشهرته بالطلب وهذه تنفي عنه جهالة الحال. وقد أشار الحاكم إلى أن راوي الصحيح لابد أن يكون معروفاً بطلب العلم وقد استظهر الحافظ ذلك من صنيع الإمامين البخاري ومسلم في صحيحيهما. فكل رواية الصحيحين مشهورون بطلب العلم، وقد تداول أحاديثهم الحفاظ، وحيث يكون الراوي مقلاً ولم يتداول الحفاظ

(1) الكفاية ص111.

(2) المصدر نفسه ص111.

(3) النكت على كتاب ابن الصلاح ص41.

الجهالة عند نقاد الحديث ----- د. أبو بكر كافي

حديثه، يكون ذلك الحديث الذي يرويه عنه أصحاب الصحيح قد تعددت طرقه وانتشرت فيكون ذلك قائماً مقام الشهادة بثقته وضبطه.

ومع هذا نجد بعض رواة البخاري قد وصفوا بالجهالة من طرف بعض أئمة الجرح والتعديل، فما مدى تحقق هذا الوصف في هؤلاء الرواة ؟ قال الحافظ - رحمه الله - :
" أما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح لأن شرط الصحيح أن يكون راوية معروفاً بالعدالة، فمن زعم أن أحداً منهم مجهول، فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه غير معروف، ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته، لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا نجد في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً" (1).

وفيما يلي تراجم هؤلاء الرواة :

1 - أحمد بن عاصم البلخي : معروف بالزهد والعبادة، له ترجمة في حلية الأولياء، وقد ذكره ابن حبان: فقال: روى عنه أهل بلده. وقال أبو حاتم الرازي: مجهول. روى عنه البخاري حديثاً واحداً في كتاب الرقاق، وهو في رواية المستملي وحده (2).

2 - إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي المدني : قال ابن القطان الفاسي: لا يعرف حاله (3). وفي ما قاله نظر فإن إبراهيم هذا قد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين. وروى عنه أيضاً ولده إسماعيل والزهري (4) وليس له في صحيح البخاري إلا حديثاً واحداً في كتاب الأطعمة في دعائه صلى الله عليه وسلم

(1) هدي الساري ص 403.

(2) المصدر نفسه ص 406.

(3) هدي الساري ص 408.

(4) فتح الباري: ج 9 ص 479.

الجهالة عند نقاد الحديث ----- د. أبو بكر كافي

في عمر جابر بالبركة حتى أوفى دينه⁽¹⁾ وهو حديث مشهور له طرق كثيرة عن جابر منها⁽²⁾: عامر الشعبي عن جابر من طريق زكريا بن زائدة. أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام. ومن طريق مغيرة عن الشعبي، أخرجه البخاري في كتاب البيوع. ومن طريق فراس عن الشعبي، أخرجه البخاري في كتاب الوصايا. ويرويه عن جابر أيضاً، وهب بن كيسان، أخرجه البخاري في كتاب الصلح. ويرويه عن جابر أيضاً، ابن كعب بن مالك، أخرجه البخاري في الاستقراض والهبة. ويرويه عن جابر نبيح العتري، أخرجه الإمام أحمد.

ومما سبق يتبين أن جهالة إبراهيم بن عبد الرحمن المخزومي - على التسليم بها - لا تضر في صحة هذا الحديث لكثرة طرقه، واشتهار مخرجه، وهذا يؤيد ما نقلته عن الحافظ من أن كثرة الطرق يستغنى بها عن شهرة الراوي بالطلب عند الشيخين.

3 - أسامة بن حفص المدني : قال الحافظ: ضعفه الأزدي، وقال أبو القاسم اللالكائي: مجهول. له في الصحيح حديث واحد في الذبائح⁽³⁾، بمتابعة أبي خالد الأحمر والطفاوي. وقرأت بخط الذهبي في ميزانه، ليس بمجهول فقد روى عنه أربعة⁽⁴⁾ والظاهر من حال أسامة بن حفص أنه غير مشهور بالرواية. وذلك أن الإمام البخاري لما ذكره في تاريخه لم يزد على ما في هذا الإسناد حيث قال: "أسامة بن

(1) الجامع الصحيح: كتاب الأطعمة، باب الرطب والتمر، حديث رقم (5343)، ج 9 ص 477، مع الفتح

(2) انظر: فتح الباري: ج 6 ص 686.

(3) أخرجه البخاري في كتاب الذبائح، باب ذبيحة الأعراب ونحوهم حديث رقم (5507)، ج 9 ص 550 مع الفتح.

(4) هدي الساري ص 408 انظر ميزان الاعتدال: ج 1 ص 174.

الجهالة عند نقاد الحديث ----- د. أبو بكر كافي
حفص المديني، عن هشام بن عروة، سمع منه محمد بن عبيد الله⁽¹⁾ " ولم يذكره ابن
أبي حاتم في كتابه "الجرح والتعديل".

ويظهر من صنيع الإمام البخاري أنه لم يحتج به لأنه قد أخرج هذا الحديث من
رواية الطفاوي وغيره⁽²⁾ ويؤخذ من صنيعه أيضاً أنه وإن اشترط في الصحيح أن
يكون رواية من أهل الضبط والإتقان. أنه إن كان في الراوي قصور عن ذلك ووافقه
على رواية ذلك الخبر من هو مثله انجبر ذلك القصور بذلك وصح الحديث على
شرطه⁽³⁾.

4 - أسباب أبو اليسع : قال أبو حاتم فيه: مجهول. روى له البخاري حديثاً واحداً
في البيوع من روايته عن هشام الدستوائي مقروناً⁽⁴⁾.

5-بيان بن عمرو البخاري العابد : شيخ البخاري اثنى عليه ابن المديني ووثقه ابن
حبان وابن عدي. وقال أبو حاتم: مجهول. قال الحافظ: ليس بمجهول من روى عنه
البخاري وأبو زرعة، وعبد الله بن واصل ووثقه من ذكرنا⁽⁵⁾. فمثل هذا لا يصح أن
يطلق عليه لفظ "مجهول" لأن من عرفه وعلم حاله حجة على من لم يعرفه ويخبر حاله

6 - الحسين بن الحسن بن يسار : صاحب ابن عون، قال أبو حاتم: مجهول.
وقال أحمد بن حنبل: كان من الثقات، احتج به مسلم والنسائي، وروى له البخاري
حديثاً واحداً في الاستسقاء توبع عليه⁽⁶⁾.

(1) التاريخ الكبير: ق2، ج1 ص23.

(2) فتح الباري: ج9 ص550.

(3) المصدر نفسه: ج9 ص550.

(4) هدي الساري ص408.

(5) المصدر نفسه ص413.

(6) المصدر نفسه ص417.

الجهالة عند نقاد الحديث ----- د. أبو بكر كافي

7 - الحكم بن عبد الله : قال ابن أبي حاتم عن أبيه: مجهول. قال الحافظ: " ليس بمجهول من روى عنه أربعة ثقات ووثقه الذهلي. ومع ذلك ليس له في البخاري سوى حديث واحد في الزكاة⁽¹⁾ أخرجه عن أبي قدامة عنه عن شعبة عن الأعمش عن أبي وائل عن أبي مسعود في نزول قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ...﴾⁽²⁾، وأخرجه في التفسير من حديث غندر عن شعبة⁽³⁾.

8 - عباس بن الحسين القنطري : قال ابن أبي حاتم عن أبيه: مجهول. قال الحافظ: " ليس بمجهول إن أراد العين فقد روى عنه البخاري وموسى بن هارون الجمال. والحسن بن علي العمري وغيرهم. وإن أراد الحال فقد وثقه عبد الله بن أحمد بن حنبل. قال: سألت أبي عنه فذكره بخير، وله في الصحيح حديثان قرنه في أحدهما وتوبع في الآخر⁽⁴⁾.

9 - محمد بن الحسن المروزي : من شيوخ البخاري لم يعرفه أبو حاتم فقال: إنه مجهول. قال الحافظ: "قد عرفه البخاري وروى عنه في صحيحه في موضعين. وعرفه ابن حبان فذكره في الطبقة الرابعة من الثقات⁽⁵⁾.

10 - خالد بن سعد الكوفي : مولى أبي مسعود الأنصاري، وثقة ابن معين. وقال ابن أبي عاصم: مجهول. أخرج له البخاري حديثاً واحداً في الطب⁽¹⁾ من روايته عن أبي عتيق عن عائشة في الحبة السوداء، وله عنده شواهد⁽²⁾.

(1) الجامع الصحيح، كتاب الزكاة، باب اتقوا النار ولو بشق تمره والقليل من الصدقة رقم (1415)، ج 3 ص 332 مع الفتح.

(2) سورة التوبة، الآية: 79.

(3) هدي الساري ص 418.

(4) المصدر نفسه ص 433.

(5) المصدر نفسه ص 460.

الجهالة عند نقاد الحديث ----- د. أبو بكر كافي

مما سبق يتضح لنا أن الإمام البخاري لم يرو في صحيحه عن مجهول قط. وذلك لأن جهالة الراوي لا يمكن معها تحقيق عدالته، التي هي شرط في صحة الحديث، أما بالنسبة للرواة غير المشهورين فالبخاري لم يعتمد على أحاديثهم، وما يرويه لهم أحاديث يسيرة جداً لها طرق وشواهد كثيرة.

ولبعض المحدثين مذهباً مرجوحاً في تضعيف أحاديث التابعيات ممن لا يعرفن بجرح ولا عدالة، فقد أردنا أن نناقش هذا المذهب، مع بيان أنه خلاف الراجح مما كان عليه الأئمة من تلقى أحاديثهن بالقبول والتصحيح والاحتجاج بها.

فهذا ((موطأ)) إمام الأئمة وحرر الأمة مالك بن أنس، وقد قال أبو سعيد بن الأعرابي: كان يحيى بن معين يوثق الرجل لرواية مالك عنه، سئل عن غير واحد، فقال: ثقة روى عنه مالك. وقال الأثرم: سألت أحمد بن حنبل عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، فقال: يزين أمره عندي أن مالكاً روى عنه وقال شعبة بن الحجاج: كان مالك بن أنس أحد المميزين، ولقد سمعته يقول: ليس كل الناس يكتب عنهم، وإن كان لهم فضل في أنفسهم، إنما هي أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا تؤخذ إلا من أهلها.

ففي ((الموطأ)) من هؤلاء التابعيات اللاتي لا يعرفن بجرح ولا عدالة جماعة، نذكر منهن:

- (1) حميدة بنت عبيد بن رفاع، تروى عن كبشة بنت كعب بن مالك، تفرد بالرواية عنها إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة. وقال الحافظ ابن حجر: ((مقبولة من الخامسة))

(1) كتاب الطب، باب الحبة السوداء رقم (5687)، ج 10 ص 150 مع الفتح.

(2) هدي الساري ص 420.

الجهالة عند نقاد الحديث ----- د. أبو بكر كافي

(2) زينب بنت كعب بن عجرة زوج أبي سعيد الخدري، تروى عن زوجها، وأخته الفريفة. روى عنها سعد بن إسحاق بن كعب. وقال الحافظ ابن حجر: ((مقبولة من الثانية))

(3) مرجانة أم علقمة، تروى عن عائشة، تفرد بالرواية عنها ابنها علقمة بن أبي علقمة. وعلّق البخاري حديثها عن عائشة في ((الحيز)) وقال الحافظ: ((مقبولة من الثالثة))

(4) كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن أبي قتادة، تروى عن أبي قتادة، تفردت عنها حميدة بنت عبيد بن رفاعة. وقال الحافظ: ((وزعم ابن حبان أن لها صحبة))

(5) أم محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، تروى عن عائشة، تفرد بالرواية عنها ابنها محمد. وقال الحافظ ابن حجر: ((مقبولة من الثالثة)) .

ومن حديث الأبخيرة ؛ ما أخرجه يحيى بن يحيى في ((الموطأ)): عَنْ مَالِك عَنْ يَزِيدَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَنْ يُسْتَمْتَعَ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ¹. قلت: هذا حديث ثابت من حديث محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، تفرد به عن أمه، ولم تسم ولم تنسب، ورواه عنه يزيد بن قسيط، وعنه رواه إمام الأئمة

1 - وأخرجه كذلك الشافعي ((المسند)) (ص10) و((الأم)) (9/1)، وعبد الرزاق (1/63/191)، وابن أبي شيبة (5/162/24777)، وأحمد (6/148، 104، 153)، وإسحاق بن راهويه ((المسند)) (1031)، والدارمي (1987)، وأبو داود (4124)، والنسائي ((الكبرى)) (3/86/4578) و((المجتبى)) (7/176)، وابن ماجه (3612)، وابن حبان (1286)، والبيهقي ((الكبرى)) (1/17) من طرق عن مالك عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أمه عن عائشة به .

الجهالة عند نقاد الحديث ----- د. أبو بكر كافي

مالك بن أنس وأودعه في ((موطنه)) محتجاً به، ودالاً بذلك على توثيق أم محمد هذه، مع كونها مجهولة ولم يعرفها أحد بجرح، ولا تعديل !!، اللهم إلا وصفها بأنها تابعة مدنية من أوساطهن .

ومن حديث زينب بنت كعب، ما أخرجه يحيى بن يحيى في ((الموطأ)): عَنْ مَالِكٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ عَنْ عَمَّتِهِ زَيْنَبَ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ أَنَّ الْفُرَيْعَةَ بِنْتَ مَالِكٍ وَهِيَ أُخْتُ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا: جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْأَلُهُ أَنْ تُرْجَعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَنِي خُدْرَةَ، فَإِنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أَعْبَدٍ لَهُ أَبْقُوا ؛ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِطَرْفِ الْقُدُومِ لِحَقِّهِمْ، فَقَتَلُوهُ، قَالَتْ: ((فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أُرْجَعَ إِلَى أَهْلِي فِي بَنِي خُدْرَةَ، فَإِنَّ زَوْجِي لَمْ يَتْرُكْنِي فِي مَسْكَنِ يَمْلِكُهُ، وَلَا نَفَقَةٍ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: نَعَمْ، قَالَتْ: فَأَنْصَرَفْتُ ؛ حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْحُجْرَةِ نَادَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ أَمَرَ بِي فَنُودِيَتْ لَهُ، فَقَالَ: كَيْفَ قُلْتَ ؟، فَزِدْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ الَّتِي ذَكَرْتُ لَهُ مِنْ شَأْنِ زَوْجِي، فَقَالَ: امْكُثِي فِي بَيْتِكَ ؛ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ، قَالَتْ: فَأَعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا))، قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ أَرْسَلَ إِلَيَّ، فَسَأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَاتَّبَعَهُ وَقَضَى بِهِ ¹.

1- وأخرجه كذلك الشافعي ((المسند)) (ص241) و((الأم)) (227/5) و((الرسالة)) (ص438) والدارمي (2287)، وابن سعد ((الطبقات الكبرى)) (368/8)، وأبو داود (2300)، والترمذي (1204)، والنسائي ((الكبرى)) (11044/303/6)، والطحاوي ((شرح المعاني)) (78/3)، وابن حبان (4292)، والطبراني ((الكبير)) (1086/443/24)، والخطيب ((تاريخ بغداد)) (203/3) و((الكفاية في علم الرواية)) (27/1)، والمزي ((تهذيب الكمال)) (268/35)، والذهبي ((سير أعلام النبلاء)) (117:115/8) من طرق عن مالك بن أنس عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة أن الفريضة بنت مالك بن سنان وهي أخت أبي سعيد الخدري أخبرته: بنحوه.

الجهالة عند نقاد الحديث ----- د. أبو بكر كافي

وَقَالَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ: ((هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ ؛ لَمْ يَرَوْا لِلْمُعْتَدَةِ أَنْ تَنْتَقِلَ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ)) .

قلت: فهذا حديث صحيح ثابت من رواية زينب بنت كعب بن عجرة، وهي وإن خرجت عن حدّ الجهالة خلافاً لقول علي بن المديني ؛ برواية اثنين عنها: سعد بن إسحاق بن كعب ابن عجرة، وسليمان بن محمد بن كعب بن عجرة، فلربما لم يشفع لها ذكر ابن حبان إياها في ((الثقات))، لكونها موصوفة عند ابن حجر بقوله ((مقبولة))، والذي يحمل عند الشيخ الألباني — رحمه الله — على التضعيف خلافاً للمعنى الصحيح لهذا المصطلح .

ولهذا ضَعَّفَ الألباني هذا الحديث في ((الإرواء))¹، فقال: ((ورجاله ثقات غير زينب هذه ؛ لم يرو عنها سوى اثنين، ونقل الذهبي عن ابن حزم أنه قال فيها: ((مجهولة)) وأقرّه. ومن قبله الحافظ عبد الحق الأشبيلي كما في ((التلخيص))²، فإنه قال: ((وأعله عبد الحق تبعاً لابن حزم بجهالة حال زينب))، قال الحافظ: ((وتعقبه ابن القطان بأنه وثقها الترمذی)) !. قلت: وكأنه أخذ توثيق الترمذی إياها من تصحيحه حديثها، ولا يخفى ما فيه لما عرف عن الترمذی من التساهل في التصحيح. ولذلك رأينا الحافظ نفسه لم يوثق زينب هذه، فإنه قال عنها في ((التقريب)): ((مقبولة))، يعني عند المتابعة، فتأمل)) اهـ

هذا داخل في معنى الجهالة عند ابن حزم، والألباني يقرّه على ذلك خلافاً للمعتمد عند علماء الجرح والتعديل. وهناك كثيـرات من المجهولات ؛ اللاتي لم

1- إرواء الغليل، 206/7

2- تلخيص الحبير 240/3

الجهالة عند نقاد الحديث ----- د. أبو بكر كافي

يعرفن بجرح ولا تعديل، ممن احتج هن: مالك، والبخاري، ومسلم، والنسائي، وابن خزيمة، وابن حبان. وحديث زينب بنت كعب، هو حجة الجمهور من الفقهاء في باب المعتدة المتوفى عنها زوجها ألا تستقل من بيت زوجها حتى تنقضي عدتها.

قال أبو عمر بن عبد البر: ((وفي هذا الحديث، وهو حديث مشهور معروف عند علماء الحجاز والعراق ؛ أن المتوفى عنها زوجها عليها أن تعتد في بيتها ولا تخرج منه، وهو قول جماعة فقهاء الأمصار بالحجاز والشام والعراق ومصر، منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم، والثوري والأوزاعي والليث بن سعد. وهو قول عمر وعثمان، وابن عمر، وابن مسعود، وغيرهم. وكان داود وأصحابه يذهبون إلى أن المتوفى عنها زوجها ليس عليها أن تعتد في بيتها، وتعتد حيث شاءت، لأن السكنى إنما ورد به القرآن في المطلقات. ومن حجته أن المسألة مسألة اختلاف، وقالوا: وهذا الحديث إنما ترويه امرأة غير معروفة بحمل العلم، وإيجاب السكنى إيجاب حكم، والأحكام لا تجب إلا بنص كتاب أو سنة ثابتة أو إجماع. قال أبو عمر: أما السنة فثابتة بحمد الله، وأما الإجماع فمستغنى عنه مع السنة، لأن الاختلاف إذا نزل في مسألة كانت الحجة في قول من وافقته السنة وبالله التوفيق))¹

فهذه نماذج من تعامل الأئمة النقاد مع أحاديث المجاهيل، وهي تبرز دقة المنهج النقدي عند هؤلاء الأئمة النقدة، كما تكشف جانبا من جوانب التباين المنهجي بين المتقدمين والمتأخرين، وانطلاقا من هذه الحقيقة ندعو الباحثين والمختصين في الحديث وعلومه إلى ضرورة التروي في حكمهم على الأحاديث، والتأني الشديد في مخالفة أحكام النقاد المتقدمين.